برامج الدراسات العليا تنتظر مقترحات الأقسام

اتجاه لرفع معدل القبول في تخصص القانون بجامعة قطر

د. عبد الحميد الأنصاري

الدوحة – هديل صابر:

صرح مصدر مسئول بجامعة قطر لـ الشرق، بأن الكليات بكافة أقسامها مازالت تتباحث بالصيغة النهائية لخطط برنامج الدراسات العليا الذي أقر من قبل مجلس الجامعة الموقر.

واضاف المصدر أن كافة الخطط سوف يتم عرضها عند الانتهاء منها على مجلس الكلية ومن ثم على مجلس الجامعة لدراستها للوصول لقرار ما يأذن بتطبيق الخطط أو ايقافها لإجراء بعض التعديلات، مشيرا إلى أن كافة الخطط المقترحة من قبل الأقسام ان لم تكن مطابقة للشروط والضوابط المنصوص عليها لن يتم فتح باب القبول ببرنامج الدراسات العليا، بل سيتم تأجيله لحين الانتهاء من الخطط ضمن الشروط الواجبة، كما اكد المصدر في حديثه لـ الشرق، انه حين تطبيق البرنامج سوف يطبق على اقسام محددة لتشمل كافة الكليات كخطوة أولى ليتم تطبيقه على كافة التخصصات لاحقا.

ومن جانبه أوضح الدكتور عبد الحميد الأنصاري عميد كلية الشريعة والقانون والدراسات الاسلامية انه من المحتمل ان يتم تطبيق برنامج الدراسات العليا مع بداية الفصل الدراسي الثاني ربيع ٢٠٠١، حيث مازالت اقسام الكليات عاكفة على الخروج بالخطط المناسبة التي تساير البرنامج، واكد الدكتور الانصاري انه عند اقرار البرنامج وبدء العمل به سوف يتم تطبيقه على اقسام دون اخرى، بالنسبة لكلية الشريعة والقانون والدراسات الاسلامية فهناك نية بأن يتم تطبيق البرنامج على قسمي القانون والفقه في بادىء الأمر، وهذا لسد احتياجات الدولة من حملة درجة الماجستير بهذه التخصصات اضافة لأن هذين التخصصين بالنسبة لكلية الشريعة من اكثر التخصصات اقبالا من قبل الطلاب والطالبات، وقال الدكتور الأنصاري «نأمل أن تفرغ كافة الأقسام من وضع الخطة المناسبة لقسمها وهذا لاعتماد الخطط والبدء في العمل بالبرنامج اسوة بغيرنا من جامعات، ولنكمل البناء الاكاديمي على مستوى الدبلومات والماجستير». من جانب آخر اشار الدكتور الانصاري الى ان الخطة الدراسية المطورة التي تم اعتمادها منذ خريف ٩٨ ساهمت في اختصار عدد من الساعات الدراسية على الطالبات اللاتي يدرسن بموجب هذه الخطة، والذي ساهم في هذا هو ان قبل اقرارنا للخطة حاولنا التركيز على عدة جوانب من اهمها الجوانب العملية وتنمية المهارات اضافة الى تفادي الازدواجية بالمقررات المطروحة بالخطة الدراسية القديمة، فعلى سبيل المثال هناك مقررات كانت تطرح بمعدل ساعتين تماثلها مقررات اخرى بساعتين ايضا، وما تم عمله في الخطة الدراسية المطورة هو دمج كلا المقررين ليكونا بثلاث ساعات مكتسبة مما يقلل الوقت والجهد على الطالب والاستاذ كما يستطيع الطالب ان يتخرج في عدد سنوات اقل مما سبق خاصة في تخصصي الشريعة واصول الدين. وحول اقبال الطلاب والطالبات على تخصصات الكلية قال «بالنسبة للاقبال فهو جيد نسبة لإعداد الطلبة والطالبات الملتحقين بالجامعة بشكل عام، ولكن خلال السنوات الماضية ومنذ فتح تخصص القانون اصبح من بين التخصصات التي هناك دراسات حولها لرفع معدل القبول بها وهذا لتقليص اعداد الطلبة والطالبات على حد سواء». وحول فرص العمل، اشار إلى أن كافة خريجي وخريجات هذا التخصص يجدون فرص عمل كثيرة لأن الدولة مازالت بحاجة لهؤلاء الخريجات والخريجين لسد الشواغر بكافة مؤسسات الدولة وجهاتها الرسمية، حيث بالامكان ان يعملوا محامين وقضاة وباحثين بوزارة العدل خاصة الفتيات، كما بامكانهم الالتحاق لإكمال الدراسات العليا لتنصيبهم بمراكز افضل، لذا مازال هذا التخصص لايعاني من بطالة ملتحقيه لحاجة المجتمع لخريجيه وخريجاته.